

فانما هو من



مرتب

الاقضية واخرا العلوم وانما ترتبها عليها لان ما  
يجب ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف الشروع  
فيه عليه ولا فان كان الاول فهو مقدمة وان  
كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن المفردات  
وهو المقالة الاولى او عن المركبات فلا يحج  
اما ان يكون البحث فيه عن المركبات الغير  
المقصود بالذات فلا يجوز اما ان يكون بحث  
فيها عن حيث التصورة وهو المقالة الثالثة  
او عن حيث المادة وهي الثانية والمراد بالمقدمة  
انها تتوقف عليها الشروع في العلم ووجه توقف  
الشروع اما على تصور العلم اطلاقا او على  
في العلم لزم تصور اول ذلك العلم لكان طالب

مقاصد

ثبوت

المجهول مطلقا وشروع لا متناه نوجه الفرض  
المجهول المطلق وفيه نظر لان قول الشروع في العلم  
يتوقف على تصور ان اراد به التصور بوجه ما  
فليس لكن لا يلزم منه ان لا يتوقف من تصور بوجه  
فلا نعلم التفرقة اذا المقصود بيان سبب ايراد  
رسم العلم ~~مستوفى~~ بوجه في مقالة الكتاب الكبار  
ولان اراد به التصور بوجه فلا نسلم ان العلم يمكن العلم  
منصور بوجه يلزم طالب المجهول مطلقا وانما  
يلزم ذلك لو لم يكن منصور بوجه من الوجوه  
وهو ممنوع <sup>فالاو</sup> فلا يلزم ان يقال لا بد من تصور  
العلم بوجه ليكون الشروع فيه بوجه في طلبه فان  
لا في تصور العلم بوجه وقف على جميع مسائل العلم

ما

في



المادة وان يكون الخط كقولنا كل انسان ليس كل حيوان فكل  
انسان حيوان او بان يكون بعض المقدمات كما في سندها  
وسندها كاذب بالصادق اما من حيث الصورة او من حيث المعنى  
اما من حيث الصورة فكل قول ليس هو قول في الجدل اذ  
ليس وكل درس صالحيه ان تلك الصورة صالحة واما من حيث المعنى  
فكله من رعايته وهو الموضوع في الموصية كقولنا كل انسان وحيوان  
فانما يتبين وكل انسان وحيوان فهو ليس به الحيوان فكل انسان  
ليس والحيوان في الموضوع للمقدمات ليس بواجب واما من حيث  
موجبه فيعني عليه ان الانسان وحيوان وكيفية النقص في المقدمات الكلية  
كقولنا الانسان حيوان والحيوان ليس بشيء ان الانسان ليس بشيء  
تعتبر الجارية وتعال الجارية ثلث للحيوان والحيوان ثلث للانسان  
والناس الثلث ثلث ثلث فكل انشي فكل انسان ثلث للانسان  
ودرج العاطل ان الكبري للبيت كية وكافة الدنيا مكان الارض  
كقولنا الحدوث بالحدث وكل حادث فله حدوث فالحادث بالحدث  
وكافة الحار حار مكان الدنيا كقولنا الجوهر موجود في الدنيا  
وكل موجود في الدنيا قائم في الدمين عوض ليس ان الجوهر موجود  
فلانه من مراعاة جميع ذلك ليلتص في العطف في ارضه وضع الطبيعة  
مقام الكلي من باب فاء المادة لظهور لان النفاذ ليس بالثبات  
للاضداد في شرط الاتساع الذي هو الكلي ويستعمل المعاني ان قال  
بما الحكم فهو وان قال بها الحد فهو مباح  
النحت ان من اواء العلوم الى  
وما يميل الى الموضوع فقد عرفت في صدر الكتاب وهو ما

الحدوث

ملاحظته في مباحث العلم كموضوعات هذا الفن فانما يتبين  
ان يقال الى المطلوب المحمول ان كانا وان يكون العلوم المتوقفة  
واحد او احيانا في التي توقفت عليهما في العلم في  
تصورات واما المقدمات اما المقدمات في حد والموضوعات  
واخرها وفيها بها واولها الذاتية واما المقدمات فاما من  
لغيرها في علمها متعارفة كقولنا في علم الهندسة المتناهي والمباين  
شي واحد متساوي ويدلنا غير منه معناه فان ادعى المتعلم لما كان في  
اصول الموضوع كقولنا ان كل من كل طبيعي يحس يستقيم وان لم يكن  
والشك في مقتضاها راسخ كقولنا ان كل ما يولد وكله في كل  
ما يولد وكله في كل ليطر من ذلك كون الموضوع جزء من العلم على  
فلاننا ان ازيد من الموضوع في موضوع من اجزاء العلم كعدم  
توقف العلم عليه بل هو من مقتضات الشروع فيه على ما هو وان ازيد  
به تصور الموضوع فهو من المبادي وليس في اقلها يستدل انما المبدأ  
في المطلوب التي من عليهما العلم ان كانت كسبية ولما موضوعات  
وكمالات اما موضوعها فقد يكون موضوع علم كقولنا كل مقدار اما بغير  
او بغير فاء او بغير موضوع علم الهندسة فقد يكون موضوع العلم  
وان كقولنا كل مقدار بسيط في الشبه فهو جلع ما يحيط به الا فان فالحديث  
موضوع العلم قد افترق المصلحة مع كونه وسطا في التيسير وسو عوض الى  
قد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط لكن بمصنفه فان الخط نوع  
لقد قد يكون نوع موضوع العلم مع عوض ذلك كقولنا كل خط بتمامه  
خط فان راوي حصة قاسمان او بديان لما فاطم نوع من المقدار  
قد افترق المصلحة مع قيامه على خط وهو عوض ذلك قد يكون عوضا ذاتيا

١٧٤



كقول كل من تروى السيفين فان رزائي قاعه ربه يتاوتان  
 المصطفى بالحقه هي اما موصيات العلم اوصياتنا  
 واما نصيبنا الذي اتيهنا فوصياتنا واما محولنا فوصياتنا  
 الذي اتيهنا لم يزوج العلم فلا بد ان يكون فواشي  
 مطلقا يا بالبرهان فان الاول  
 البتة مستلزمه ولكن فيه افرقا  
 او ربما اراد به هذه الامور  
 والحمد لله رب العالمين  
 والبرهان والبرهان  
 انما هو في  
 الحق سبحانه  
 المعصية تقم  
 مكارم  
 بغير

و ودا

انما ما للبر  
 للبر

٩٦٢  
 بوجه الملك الوهاب في نسخ شهر ذي القعدة

بالربيع سنة  
 ١٢٢٥  
 دكره